مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

أثر الحرب على سورية على المستوى المعيشي الغذائي في سورية

نوار ديوب*

(تاريخ الإيداع 10 / 3 / 2019. قبل للنشر في 14 / 4 / 2019)

□ ملخّص □

تأتي قضية الأمن المعيشي الغذائي على رأس التحديات الرئيسية التي تواجه أي بلد، كأحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي، وحالة انعدام الأمن الغذائي تنتج عن عدم قدرة قطاع الزراعة على تحقيق الزيادة المستهدفة من الإنتاج لمواجهة الطلب على الأغذية، مما يؤدي لاتساع الفجوة المعيشية للمواطن، وتوصلت الدراسة إلى أن رفع المستوى المعيشي للمواطن، يمرُ عبر التمكين من الحصول على السلع الغذائية، وزيادة الدخول وتوفير فرص العمل، إلى جانب تفعيل البرنامج الوطني للأمن الغذائي الذي يستهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية، من خلال تحقيق زيادة مستدامة في إنتاجية السلع الغذائية والعمل، ومن خلال تفعيل دور المجال البحثي في المجال الزراعي.

الكلمات المفتاحية: أزمة، الأسرة، الفجوة الغذائية

* **ماجستير– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

The impact of the war on Syria on the level of food living in Syria

Nowar Daub

(Received 10 / 3 / 2019. Accepted 14 / 4 / 2019)

□ ABSTRACT □

The case of secular nutriment living standard is one of the major challenge which confronts any country as one of the basic national security a from an economic perspective the lack of nutrition safety is a result of the disability of agricultural sector to achieve the rising consumption of production to face the increasing request for food which leads to a big gap in living standard

The study reached a conclusion which is to increase the living standards for the citizen can be achived by getting the goods needed and to increase salary rate and offer job application In addition the national nutrition programme should be activated which aims the improve the living nutrition standard for the rural families, through increasing production in the fileds of good jobs and activating the research programmes in agriculture.

Keywords: crisis, family, food gap

مقدمة

الاطار النظري:

تعتبر دراسات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في الجمهورية العربية السورية من الدراسات المهمة، حيث تقوم بتشخيص ودراسة الوقع الاجتماعي للأسرة السورية والاقتصادي للسكان، وكذلك تشخيص الواقع في القضايا الأساسية للسكان، وذلك من خلال دراسة التوزيع الجغرافي والخصائص السكانية للأسرة السورية، حسب مؤشرات متنوعة منها حجم ونوع الأسرة والتركيب العمري للأسرة، والعلاقة بقوة العمل والحالة العملية، والحالة الصحية متمثلة بأنواع الصعوبات والإعاقات، وكذلك من خلال دراسة الحالة التعليمية والاقتصادية للأسرة السورية، وعلاقة ذلك بالتنمية، وذلك من أجل مساعدة صناع السياسات ومتخذي القرار من أجل المساهمة في التخطيط السليم والتنمية في مختلف المجالات.

ويهدف هذا البحث على الوقوف على أهم التغييرات التي طرأت على الأسرة الريفية في محافظة اللاذقية وبشكل دقيق الأسرة الريفية في ظل تداعيات الأزمة، وذلك من خلال التحليل والاستنتاج وتقديم المقترحات بما يساهم في التخفيف من الآثار السلبية المترتبة عليها، وسنحاول في هذا البحث الوقوف على أثر الأزمة على الفجوة الغذائية.

عرفت منظمة الأغذية الزراعة (الفاو) مفهوم الأمن الغذائي بأنه: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" ونستنتج من التعريف بأن الأمن الغذائي يعني ضمان عدم تعرض السكان لأي أزمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان كان. ويعتبر هذا التعريف أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية من التعريف التقليدي للأمن الغذائي القائل بأنه " تحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً". (الليثي وأبو اسماعيل، 2005، ص26)

مشكلة البحث:

تتميز الأسرة السورية بخصائص وسمات عامة، تشترك فيها مع نظيراتها في الوطن العربي. كما أنها تتميز بخصائص وسمات أخرى، أوجدتها ظروف تاريخية وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، أضفت عليها طابع الخصوصية، وتشكل الأسرة القاعدة الأساسية في هيكل المجتمع السوري، فهي المؤسسة الاجتماعية التي تؤمن عدة وظائف حيوية، منها وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأفراد، واكتسابهم هوياتهم، إلى جانب كونها لا تزال الحاضن الاقتصادي للشباب حتى سن الزواج، لقد عرفت الأسرة السورية عدة تغيرات، سواء في شكلها التركيبي، أو في علاقاتها الداخلية، أو في قيمها الاجتماعية، وتندرج هذه التغيرات في إطار حركة التغير الثقافي – الاجتماعي، والانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، أي ضمن مسيرة التحديث، التي يشهدها المجتمع السوري وهذا ما يدفعنا إلى التفكير والحديث عن ظاهرة التغير في الأسرة السورية، وطرح الإشكال – أي السؤال المركزي لهذه الإشكالية– على النحو التالي: إلى أي حد ارتبطت تغيرات الأسرة السورية، بقوى وعوامل الأزمة والتغيير الذي طرأ على المجتمع السوري؟ وإلى أي مدى استطاعت الأسرة السورية، التوافق مع هذه التغيرات من خلال الأزمة ؟

ما هي أبرز المتغيرات الاجتماعية للأسرة الريفية في سوريا، ريف اللاذقية تحديدا، من ناحية دخل ونفقات الأسرة ، التي طرأت على الأسرة الريفية في مدينة اللاذقية في ظل الأزمة الراهنة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تعد دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية من الدراسات النادرة التي تتناول جميع الموضوعات الخاصة بالتركيبة الأسرية، وما يتعلق بها في الأراضي السورية. تعتبر هذه الدراسة بأنها من الدراسات القليلة التي تتناول خصائص الأسرة الريفية في محافظة اللاذقية وفي هذه المرحلة الحساسة على وجه التحديد.

وتبرز أهمية الدراسة بأنها دراسة توصيفية للوضع الراهن في ريف محافظة اللاذقية وتتبع التغييرات التي طرأت عليه نتيجة الأزمة الراهنة، وتساهم هذه الدراسة في وضع الخطط المستقبلية لتحديد احتياجات الأسرة السورية، وكذلك تساهم وتساعد في التخطيط لعمليات التنمية وإعادة تقييم البرامج والتدخلات.

أهداف البحث:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على عمل أفراد الأسرة في ريف محافظة اللاذقية.

2- التعرف على مستوى معيشة الأسرة الريفية في اللاذقية في ظل الأزمة الراهنة.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن المتعلقة بحجم الأسرة وخصائصها الديمغرافية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية والسكنية والمعيشية، كما تم الاعتماد على معظم المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء السوري المتعلقة بالقوى العاملة ومستويات المعيشة وغيرها، كما شملت بعض الكتب والتقارير التي تم إصدارها من الباحثين والجامعات والمؤسسات الأهلية والحكومية، من أهمها تقارير التنمية البشرية في سوريا.

ويتلاءم المنهج الوصفي التحليلي مع هذا النوع من الدراسة بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي ستعتمد على استمارة (مقابلة) كما سيتم اختيار عينة للبحث تبعا لمناطق ريف محافظة اللاذقية بحيث تكون ممثلة للمجتمع الأصلي.

مفهوم الفجوة الغذائية:

تعددت تعريفات الفجوة الغذائية التي أطلقتها المجموعات الباحثة حسب الغرض – إن كان على المستوى الكلي للاقتصاد أو على المستوى الجزئي للسلع الرئيسية–، ومن هذه التعريفات:

إنها مقدار الفرق بين كمية الإنتاج الغذائي المنتج محلياً وبين الكمية اللازمة لسد الاحتياجات، أي هي الفارق بين الإنتاج والاستهلاك – وهذا هو جوهر الأمن الغذائي–. وقد شاع هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والسياسية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبمعنى آخر صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية (الفرق بين الصادرات والواردات) بعبارة أخرى تمثل الفجوة الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك محلياً. (الميداني، ميساء، 2013، ص 30).

كما أن تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2011 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قام – بتقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2009–2011 على أساس الفرق في الانتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، وذلك بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة. (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق 2009).

تتعدد وتتشعب أسباب الفجوة الغذائية، كما يختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق الأزمة، وذلك حسب طبيعة السبب من حيث التثقيل السكاني وتوزعهم بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية، ونجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية، ومدى الاهتمام بالزراعة ضمن خطط التنمية، ويلاحظ بأن هذه الأسباب لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة. كما انه في الحالات الاستثنائية التي يمكن أن تمر بها دولة ما، يتم دراسة تبعات الأزمات على الفجوة الغذائية ومدى ارتباطها بمفهوم الأمن الغذائي ومرتكزاته الثلاث التي تعبر عن حجم الفجوة الغذائية، والمتمثلة بوفرة السلع الغذائية، ووجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، 2011)

وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)، وحجم الاستهلاك، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. حيث تكون سلبية إن كانت محصلة معدلات نمو الطلب تفوق معدلات الإنتاج.

آثار الحرب على المستوى المعيشي في سورية:

بشكل عام نجد أنفسنا في سورية أمام تحدٍ واضح أثناء تحليل المستوى المعيشي في ظل الحرب عليها، وعدم الاستقرار الذي تمر بها سورية والتي بدأت عام 2011، وذلك انطلاقاً من أن هناك فرقًا بين أزمة الغذاء وانعدام الأمن الغذائي، فأزمة الغذاء تتميز بانخفاض العرض، أي تدهور القدرات الزراعية – نتيجة سوء الإدارة أو التغير المناخي أو ندرة المياه أو نتيجة كارثة طبيعية أو نزاعات مسلحة، أما انعدام الأمن الغذائي فيتجلى بكون الطلب يفوق العرض الحالي، وبالتالي قد يعاني السكان انعدام الأمن الغذائي في ظل غياب أزمة غذاء، أو قد ينعمون بالأمن الغذائي على الرغم من وجود أزمة غذاء.

من ناحية أخرى فإن معالجة أثر الأزمة لردم الفجوة الغذائية – وفقا للأدبيات المتعارف عليها– يتطلب وضع خطط استهدافية موجهة حسب أولويات الفئات الأكثر تضرراً في المجتمع وذلك في ظل الموارد والمساعدات المتاحة للدولة، وهذا بدوره يتطلب دراسة أثر الفجوة الغذائية على مستويين، الأول تحليل البعد الآني والمتمثل في دراسة أسباب تدني مستوى الاكتفاء الذاتي، والحجم الفعلي للفجوة الغذائية وتطوره من جهة، والعمل على تحديد حجم المعونات الغذائية والعمليات الطارئة الميدانية الواجب تنفيذها انطلاقا من ضرورة تأمين علاج طارئ لتلك الاختلالات، وخاصة في مجال تأمين الغذاء والخدمات الصحية في مراكز الإيواء الخاصة بالمهجرين من جهة ثانية تحليل الأسباب الحقيقية للأزمة حيث يتوجب التركيز على دراسة كافة العوامل الديموغرافية والطبيعية والخيارات التنموية الاقتصادية الكلية وأثرها على استفحال الأزمة وبالتالي ضياع فرص التنمية وخسارة المكتسبات التي تم تحقيقها عبر عقود بما في ذلك بناء الأمن الغذائي واستقرار عوامل الإنتاج الغذائي، وذلك لكونها تفرض ترتيب أولويات العمل على المستوى القطاعي)البيئي – الاجتماعي – الاقتصادي – البشري – البنية التحتية والحضرية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) (الإسكوا)، (الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا، 2010)

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ضرورة اعتبار تحقيق الأمن الإنساني أولوية قصوى ومقدمة على أي اعتبارات أخرى في مواجهة الأزمات على المدى القصير، والذي يهدف بشكل أساسي لإيجاد حلول سلمية تضمن الرعاية الاجتماعية وتكافؤ الفرص للفئات المتضررة من الأزمة.

النتائج والمناقشة:

1. أهم مؤشرات المستوى المعيشي:

1.1 المؤشرات غير المباشرة للأزمة الغذائية:

تتمثل أهم المؤشرات الدالة على اتساع الفجوة الغذائية، ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية نظرا لعمليات النزوح بهدف البحث عن مناطق أكثر استقرارا وامناً، والذي أدى بدوره لظهور فئات جديدة من السكان تحت تسميات مختلفة من اللاجئين والمهاجرين والمهجرين قسرياً وارتفاع عددهم، كذلك تردي أوضاع الفئات المحرومة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية وتدني المؤشرات الصحية. وانخفاض قدرة الشبكات العائلية ومنظمات المجتمع الأهلي الخيري في سد الاحتياج، وانخفاض الطلب على شبكات الأمان الاجتماعي، ولعل المؤشر الأكثر وضوحاً هنا هو ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال، تفاقم العادات الغذائية السيئة والتي تسبب البدانة نظرا لزيادة نسب استهلاك الخبز على حساب مواد أخرى ضمن السلة الغذائية اليومية.

2. المؤشرات المباشرة للأزمة الغذائية:

لا يمكن تحليل مؤشرات الفجوة الغذائية المباشرة دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الزراعي ذات الأثر طويل الأمد الناتج عن تراكم مشكلات متعددة الأسباب) طبيعية – بيئية – بشرية – سياسية – صحية – تقنية...(والتي قد تؤدي بالنتيجة إلى انعدام الأمن الغذائي. من أهم هذه المؤشرات:

أ- التغير في أسعار السلع المحلية محليا (الرقم القياسي):

من خلال دراسة تغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأغذية في سورية، يلاحظ أن أهم العوامل التي ساهمت في زيادتها آثار الأزمة العالمية التي بدأت عام 2008، وتكرار مواسم الجفاف التي أضرت بالإنتاج الزراعي والتي كان أشدها أثراً عام 2008. ثم أتت الأزمة في فترة لم يستطع فيها الاقتصاد السوري من التعافي بعد، فتواصل ارتفاع الرقم القياسي للأغذية من 149 عام 2009 ليصل إلى 180 خلال تشرين الثاني من 2011 أي ما مقداره 31% كما بلغ الرقم القياسي للأغذية ما قيمته /268/ خلال تشرين الثاني من 2012 محققا بذلك تضخم قدره 88%. (الميداني ميساء، 2013، ص18)

ويعود هذا الارتفاع في الأسعار إلى تذبذب السوق بالنسبة لنوع وكمية توافر السلعة الغذائية، وإقبال الأسر على استهلاكها. وكان التضخم الأعلى في سعر مادتي الخبز والحبوب حيث زاد الرقم القياسي لها بمقدار(117) في نهاية عام 2012 عما كانت عليه أسعار تشرين الثاني 2011 ويبرر هذا الارتفاع غير النظامي وغير الصادر رسمياً لكونها مادة أساسية في السلة الغذائية للأسر السورية، وعدم توافرها بالشكل الكافي في بعض الفترات الزمنية، وذلك نظرا للآثار المترتبة على الأزمة والمتمثلة بالأخطار التي تواجه عمليات النقل والتخزين الآمن والتصنيع مع عدم تواجد اليد العاملة على رأس عملها بسبب النزوح المستمر للسكان. ولوحظ ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار اللبن والجبن والبيض بمقدار(111) واللحوم بمقدار (104) للفترة نفسها، من ناحية أخرى وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في أسعار الفواكه والبقول والخضار بمواسمها إلا أن أسعارها بقيت أعلى من معدلاتها في نفس الفترة.

ب- نصيب الفرد الواحد من الإنتاج الزراعي:

بشكل عام إن ارتفاع أو ثبات نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لفترة طويلة هو دليل على تباطؤ عملية التنمية أو تراجعها، وذلك كونه من القطاعات التنموية منخفضة القيمة المضافة أو العائد الإنتاجي مقارنة بحجم الإنفاق عليه أو بالدخل المنخفض الذي يؤمنه للأفراد العاملين فيه، إضافة إلى ارتفاع مستوى المخاطر للعمل

ضمنه لارتباطه بالعوامل الجوية والبيئية. ولدى دراسة واقع أداء القطاع الزراعي في سورية نلاحظ انخفاضاً في النسبة المئوية لنصيب الفرد من القطاع الزراعي مقارنة بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة بشكل ملحوظ السنوات الماضية – وإن كان نسب الاستفادة منها بدرجات متفاوتة حسب مستويات الشرائح السكانية والذي يعتبر بدوره دليل قوي على ضعف في بعض السياسات الكلية وأثرها السلبي على الأفراد–، إلا أنه مع بدء الأزمة عاد نصيب الفرد من القطاع الزراعي إلى الارتفاع لتشكل نسبته من إجمالي نصيبه الكلي إلى 19.7 عام 2011.

مما سبق نجد بأن الأزمة أدت إلى ظهور آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي بعد أن كان الاقتصاد في طريقه للتعافي وبدء الاستفادة من آثار الانفتاح الاقتصادي عبر ارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي العالي والأكثر استقراراً وأماناً.

ج– فجوة التغير في حجم السلع الغذائية الرئيسة (فجوة العرض والطلب)

عندما تكون معدلات نمو الطلب للسلع الغذائية تفوق معدلات الإنتاج فتكون هذه سلبية، ويلاحظ بأن الأسباب المباشرة للفجوة الغذائية تتمثل بعدم توافر الكميات الكافية من الأطعمة المتنوعة وما ينجم عن ذلك من اختلال في التوازن الغذائي. وتوفير الكميات اللازمة يرتبط بدوره بقوى العرض المرتبطة بالإنتاج الزراعي المتراجع بسبب الأزمة، والوصول إلى الأسواق، ونمو الصناعات الغذائية، وحجم المعونات الدولية. كما يرتبط بقوى الطلب التي تعتمد على مستويات حصة الفرد من الدخل، ومستويات التضخم في الأسعار. يتم دراسة هذه الفجوة بعدة منهجيات منها:

أ– حساب فجوة الإنتاج العرض (تقوم بشكل أساسي على مقارنة الفجوة الضائعة في المساحة المزروعة مطروحا منها كمية الإنتاج الغذائي، مع نسبة ما تم زراعته من محاصيل غذائية الحبوب).

ب. تفاوت إنتاج الأغذية: بالعودة إلى البيانات الإحصائية الخاصة بعامي 2010 2011 نلاحظ ما يلي:

– ارتفاع إنتاج الحبوب في وحدة المساحة بمقدار 1.2% بين هذين العامين وخاصة القمح الذي ارتفع إنتاجه بنسبة 1.25%، ويعود ذلك إلى تحسن الأحوال الجوية وانحسار موجه الجفاف التي عانت منها سورية منذ عام 2008

– تفاوتت معدلات التغير في الإنتاج الزراعي بين عامي 2007 و 2011، وعند مقارنة معدلات النمو قبل الأزمة وبعد عام من بدء الأزمة 2011، حيث نجد أن معدلات نمو إنتاج الحبوب والمنتجات الحيوانية كانت سالبة، بينما ارتفع معدل نمو إنتاج البقوليات بمقدار 2.3 مرة. (التخطيط والتعاون الدولي، 2013)

3. الفجوة الغذائية للواردات:

اتساع فجوة الواردات الغذائية (الاستيراد – التصدير): يتبين لنا من خلال الاطلاع على الميزان التجاري أن حجم الفجوة الغذائية وصلت عام 2010 إلى 50% ككمية و 20% كقيمة نقدية، بينما ارتفعت في عام 2011 إلى أكثر من 100% ككميات، و 60% كقيمة نقدية، وهذا دليل على وجود طلب متزايد لتلك المواد بسبب تناقص الموارد المحلية، وهذا أدى بدوره إلى أن التوقعات بوضع الأمن الغذائي تعتبر متشائمة، وقد بدأت بوادرها بتحول قسم كبير من القوى الشرائية للأسر نحو الغذاء مما يمثل استنزافاً لمواردها المالية، إضافة إلى ظهور هذه الفجوة بشكل عجز في الموازين التجارية للبلد. (المكتب المركزي للاحصاء، 2015)

نسبة إنفاق الفقراء على الأغذية:

ويقوم على قياس متوسط نصيب الشريحة السكانية الأدنى في الإنفاق خمس 20%، أو 10% من الأفقر وقيمة إنفاقها على الأغذية. وفي هذا الإطار يلاحظ ارتفاع الإنفاق الأسري على شراء الحبوب والألبان بسعر السوق ليشكل (40%)

بين العامين 2007و 2009، مع تغير في نمط الاستهلاك الغذائي للأسرة حيث انخفضت حصة استهلاك اللحوم والبيض والأسماك من إجمالي إنفاق الأسرة من (21.7% إلى 17.9%) نظرا لارتفاع سعرها.

4. نتائج الحرب على سورية على المستوى المعيشي:

بداية وقبل أن نورد الأسباب التي تساهم في زيادة الفجوة الغذائية خلال فترة الأزمة، نستعرض أسباب وجود الفجوة الغذائية في سورية – بشكل عام– والمتمثلة بما يلي:

– سيادة النمط الاستهلاكي وهو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى لأغلب السكان وخاصة الشرائح السكانية الدنيا التي تشكل 50% والوسطى التي تشكل 30% من إجمالي السكان.

– التوزيع المتباين للأراضي الزراعية وسوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة، حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلثي مساحة الأراضي القابلة للزراعة، إضافة للفقر المائي وانعكاساته على القدرة الإنتاجية.

– انخفاض إنتاجية الأراضي المزروعة، نظرا للاستمرار في الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وطرق الري وتدهور المستوى الفني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية.

– سيادة أسلوب الإنتاج العائلي، حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.

– ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية، وعدم استقرار السياسات الزراعية لأسباب عدة أهمها التغيرات المناخية. (خاطر، أحمد مصطفى، 2007، ص63)

5. أسباب انخفاض المستوى المعيشي في ظل الأزمة:

إن الهزة التي تعصف بسورية وخاصة الاقتصادية منها أدت إلى انخفاض قدرة الدولة على تحقيق حد الكفاية لنفسها ذاتياً واتساع حجم الفجوة الغذائية. ويعود ذلك بشكل أساسي لوجود أضرار كبيرة لحقت بالمحافظات السورية نظرا لصعوبة الأوضاع الأمنية في بعض المحافظات وخاصة تلك التي تعتبر سلة الغذاء لسورية مما ساهم في وجود تدمير ممنهج لقطاعي الصناعة والخدمات، وتضرر الإنتاج الزراعي لمحدودية تواجد البذور والمخصبات الجيدة وبالتالي تحقق شبه جمود في الإنتاج الزراعي حالياً. إضافة إلى استمرار أثر مواسم الجفاف على سورية.

الأثر اللاحق لارتفاع معدلات النمو السكاني في سورية خلال الفترة ما قبل الأزمة والذي يعد من أعلى المعدلات في العالم والذي أدى إلى تضاعف عدد السكان خلال ربع قرن، مما أسهم في انخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيع الدخل بين المحافظات وبين الريف والحضر.

ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي نظرا لانعدام الأمن في الوقت الحالي وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات للخارج. من ناحية أخرى تم التوصل لنتيجة هامة تتمثل بأن أهم العوامل المسببة في اختلال الإنتاج الغذائي وصعوبة الحصول على الغذاء خلال فترة الأزمة تكمن في حركة النزوح السكاني بين المحافظات والمناطق، وعدم توفر الاستقرار الأمني في كافة المحافظات والمناطق. لذلك تم اعتماد منهجية مواجهة حالة الطوارئ الغذائية الحادة والنقص الغذائي – خاصة في المناطق غير المستقرة– والذي تطلب معالجات اعتمدت بالدرجة الأولى على قبول مساعدات غذائية دولية لنظرا لصعوبة تأمين مصادر التمويل الداخلي أو المحلي من جهة وتوقعات محتملة للظروف التي قد تنذر بخطر فقدان أو انعدام الغذاء من حيث انخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية وانخفاض عدد الحيوانات من جهة أخرى. وعليه يتوجب

التركيز على تحسين واقع المساعدات الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية خلال هذه المرحلة وخاصة في ظل حاجة ما يقارب 8 مليون شخص إلى المعونة الغذائية الطارئة حتى الأشهر الأولى من عام 2012 وفق بيانات منظمة الهلال الأحمر العربي السوري– وما لها من آثار غير مباشرة و مباشرة. (المكتب المركزي للاحصاء، 2012)

الاستنتاجات والتوصيات:

أ– إن رفع المستوى المعيشي للمواطن يمر عبر التمكين من الحصول على السلع الغذائية وزيادة الدخول وتوفير فرص العمل، إلى جانب تفعيل البرنامج الوطني للأمن الغذائي الذي يستهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الريفية، من خلال تحقيق زيادة مستدامة في إنتاجية السلع الغذائية والعمل، حيث تبلغ موازنة هذا البرنامج المقر في سورية 157 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 4.3 مليار دولار أمريكي الذي ينفذ على مرحلتين خلال عشر سنوات–أي خلال خطتين خمسيتين–. كذلك تبني عمليات لإدارة المخاطر التي تعتمد على توقعات محتملة لظروف تنذر بخطر فقدان أو انعدام الغذاء من حيث انخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية وانخفاض عدد الحيوانات وذلك فيظل حجم المساعدات المطلوبة.

ب – الاهتمام المضاعف بالزراعة ولاسيما بإنتاج الغذاء، والتدخل المباشر من خلال تدابير تستهدف زيادة الدخول هو وحده الذي سيؤدي إلى تحسين حالة أفقر السكان. فالأولويات العليا ينبغي أن تعطى للقطاع الزراعي، المصدر الرئيسي لدخل غالبية هؤلاء الفقراء. لذا ينبغي الإسراع بتنفيذ برامج نوعية ضمن القطاع الزراعي وخلق فرص عمل عبر بحث إمكانيات جديدة للعمالة الزراعية، على أن تترافق هذه البرامج بسياسات لتحسين دخول السكان والخدمات العامة خاصة في المناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة.

ت – استخدام نظام الأسعار لتشجيع الإنتاج الزراعي من خلال تعديل معدلات التبادل التجاري بين المنتجات الزراعية والصناعية لصالح المزارعين، وتعديل هيكل الأسعار على حساب الزراعة. وهو نتيجة مجموعة منوعة من التدابير التي تنفذ بطريقة تناسب كل حالة على حدة فأسعار المنتجات الزراعية إما تحددها الحكومة أو يتم التأثير عليها عن طريق نظام للشراء الإجباري، وفي كلتا الحالتين فإن الأسعار تحدد عادة لصالح المستهلكين وليست لصالح المنتجين.

ث – فرض أسعار فائدة منخفضة للقروض التي تقدمها مؤسسات الائتمان ليعمل لصالح الزراعة ويدعم أسعار بعض المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمياه والبذار وهو يشكل عبءً على ميزان المدفوعات ولكنها تعوض عن انخفاض أرباح الزراعة بسبب نظام الأسعار السابق الذكر.

ج – اعتماد برامج بطاقات الأغذية لتأمين مستوى ملائم لاستهلاك أفقر فئات السكان، والتي يمكن تحسينها بدرجة ملحوظة في حالات كثيرة دون زيادة تكلفتها عبر الاستهداف لتصل إلى الفقراء بفعالية أكثر، وتقلل من الأعباء التي تتحملها هذه الطبقة نتيجة لزيادة أسعار الأغذية، كأن يحصل العمال الزراعيين على جزء من أجورهم عينياً بشكل وجبات أو أغذية فيكونون أقل تأثراً بالزيادة في أسعار الأغذية.

ح – ردم الفجوة الغذائية لأهداف تنموية أهمها الهدف التعليمي عبر برامج الغذاء من أجل التعليم التي تركز على التعليم الابتدائي كغاية للتنمية الألفية كأداة لتخفيض الفقر وتحسين مؤشرات الحد من التسرب وزيادة معدلات الالتحاق المدرسي، وتقدم كوجبات للطلاب في المدرسة أو كحصة غذائية مشروطة كأن يلتزم بالحضور المدرسي، وتتمثل الأهداف بعيدة المدى لهذه البرامج تحسينها لنوعية التغذية والصحة من خلال زيادة مباشرة لتوافر الغذاء لدى الأسرة، والحد من عمل الأطفال.

خ – تحتاج مشكلة تقليص الفجوة لتحقيق الأمن الغذائي إلى استخدام حلول منهجية عامة حديثة ومبتكرة للتعامل معها، يمكن اقتراح أهمها:

– استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج مما يحقق الأمن الغذائي.

– تفعيل دور المجال البحثي في المجال الزراعي.

–تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

– تنمية التعاون والتكامل في مجال الاكتفاء الذاتي وتجارة الغذاء حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الزراعية.

المراجع:

1. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) (الإسكوا)، (الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا، 2010)
2. خاطر، أحمد مصطفى، كتاب تنمية المجتمعات المحلية (الإتجاهات المعاصرة– الإستراتيجيات– بحوث العمل وتشخيص المجتمع)، دمشق، 2007.
3. الرويلي، علي بن هلهول، "الأزمات تعريفها أبعادها أسبابها"، مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى، 2011م.
4. الظاهر، نعيم ابراهيم، "إدارة الأزمات"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، أربد الأردن،2009 .
5. الليثي وأبو اسماعيل، "الفقر في سورية 1996"، صندوق الأمم المتحدة للسكان2004 UNDP ، دمشق، . 2005
6. المركز الوطني للسياسات الزراعية– 2005 أ .(واقع الغذاء والزراعة .المركز الوطني للسياسات الزراعية) . دمشق.
7. المكتب المركزي للإحصاء . المجموعة الإحصائية .دمشق 2009.
8. المكتب المركزي للإحصاء . المجموعة الإحصائية .دمشق 2012.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، 2011.
10. الميداني، ميساء، أثر الأزمة على الفجوة الغذائية في سورية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التنمية البشرية في ظل الأزمة، العدد النوعي لأول، دمشق نيسان 2013.
11. هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التنمية البشرية في ظل الأزمة، العدد النوعي لأول، دمشق نيسان 2013.